اليمـــن:

2013

تقرير التنمية البشرية الوطني الرابع

تنمية الموارد البشرية

فريق إعداد تقرير التنمية البشرية الوطني الرابع:

المشرف العام

د. محمد سعيد السعدي
وزير التخطيط والتعاون الدولي

رئيس الفريق ومحرر التقرير

أ.د. محمد أحمد الحاوري
وكيل قطاع الدراسات والتوقعات الاقتصادية

المنسق الوطني

أ. منصور علي صالح البشيري
أ. إيمان عبد الرحمن شريان
أ. عبده سيف القباطي (UNDP)

القراء الخارجيون:

د/ طه أحمد الفسيل
أ.د/ ماجد عثمان
أ.د/ عبد الباري أحمد الشرجبي
أ.د/ علي عبد القادر علي

مراجعة التقرير: د/ عبد الودوود شرف الزبيري

معدو الأوراق الخلفية (حسب الأبجدية):

د. أحمد محمد شجاع الدين
د. عبد السلام محمد الصلاحي
د. علي أحمد الحاوري
د. كوثر عبد الله سعد
د. محمد محمد الصبري
د. جمال سعيد الزعيمي
د. عبد الله علي الطوقي
د. علي عبد الله قايد
د. لطيفة إسماعيل الثور
د. سعاد سالم السبع
د. عبد الله محمد العاضي
د. قايد عائض العميثلي
د. محمد صالح قرعة

الإحصاءات:

حمدي علي الشرجبي
فارس النهاري
عبد القادر عثمان
د. سعيد عوض المعلم
مرشد عبد الله مرشد
فؤاد محمد الأغبري
سعيد عثمان الأغبري
نظمي عبد الرحيم

المراجعة والتدقيق اللغوي : د/ أحمد عبده القطامي
التنسيق والمتابعة الفنية: فؤاد محمد الفقيه
الإدارة المالية: يوسف عبدالرحيم البنا

المحتويات :

الموضـــــــــــوع	الصفحـــــــة
تصدير	ix
مقدمة	xi
ملخص تنفيذي	xiii
الفصل الأول: مسار التنمية البشرية في اليمن	1
أولاً: أبعاد التنمية البشرية	3
التنمية البشرية من منظور البعد الإنساني	3
التنمية البشرية كمدلول أخلاقي ومادي متكامل للتنمية الشاملة والمستدامة	4
التنمية البشرية من منظور بيئي	4
اتجاهات دليل التنمية البشرية في اليمن	5
دليل التنمية البشرية على مستوى المحافظات	6
ثانياً: المقومات الطبيعية والبشرية للتنمية في اليمن	7
المقومات الطبيعية	7
الموارد الطبيعية	8
المقومات البشرية	10
ثالثاً: اتجاهات الأداء الاقتصادي الكلي وعلاقته بالتنمية البشرية	11
النمو الاقتصادي والتخفيف من الفقر	12
الفصل الثاني: العمالة وتوظيف القدرات البشرية	15
السكان والقوى العاملة	17
الخصائص العمرية والجغرافية للسكان	18
السكان والقوى العاملة والمشاركة فيها	19
اتجاهات الطلب على العمالة في الاقتصاد اليمني	21
مساهمة القطاع الخاص والحكومي في التوظيف (التشغيل)	22
مساهمة الأنشطة والقطاعات الاقتصادية في التشغيل	22
البطالة والتنمية البشرية في اليمن	23
العمالة اليمنية في أسواق العمل الإقليمية والأجنبية	26
الفصل الثالث: المعرفة عماد التنمية البشرية	31
الأهداف والسياسات	33
البنية الهيكلية لنظام التعليم	35
سياسة الإنفاق على قطاع التعليم	36
القوى العاملة (بناء القدرات المؤسسية) في التعليم العام	38
تحليل مؤشرات التعليم عبر مراحله وأنواعه	38
رياض الأطفال والتربية المبكرة	38
محو الأمية وتعليم الكبار	39
التعليم العام (أساسي / ثانوي)	41
التعليم الفني والتدريب المهني	49
التعليم العالي	52

الموضـــــــــــوع	الصفحـــــة
الفصل الرابع: عمر أطول وصحة أفضل	59
أولاً: البنية التحتية للنظام الصحي	61
ثانياً: سياسة الإنفاق على القطاع الصحي	63
معيار الكفاية	63
معيار كفاءة الإنفاق الحكومي على القطاع الصحي	65
معيار العدالة في الإنفاق الكلي على الصحة	66
معدل وفيات الأطفال دون الخامسة	67
التطور في معدل التغطية بخدمات الصحة الطفل والتطعيم	68
وفيات الأمهات	68
تطور مؤشرات تغذية الأطفال دون الخامسة	69
الوفيات الناجمة عن اضطرابات سوء التغذية	70
تطور المراضة في اليمن خلال الفترة 2004م- 2009م	70
الفصل الخامس: الشباب عماد التنمية	73
الشباب: التعريف وتحديد الفئة والوضع الديموغرافي	75
الوضع الاقتصادي للشباب	76
التشغيل والبطالة في صفوف الشباب وعلاقة ذلك بقوة العمل	76
الشباب النشيطون اقتصادياً (قوة العمل الشابة)	76
الشباب المشتغلون	76
بطالة الشباب	77
الشباب غير النشيطين اقتصادياً	77
معدل مشاركة الشباب في النشاط الاقتصادي	77
الهيكل المهني لتشغيل الشباب	79
الوضع التعليمي والثقافي للشباب	79
الوضع السياسي للشباب	81
الجهود الحكومية تجاه الشباب وأثرها على واقع الشباب	82
الاستراتيجيات الوطنية للشباب	83
الرؤية المستقبلية لتطوير السياسات الخاصة بالشباب	86
الفصل السادس: المرأة والتنمية البشرية	89
أولاً: المرأة والتعليم	91
ثانياً: المرأة والعمل	93
ثالثاً: المرأة والمشاركة السياسية	95
رابعاً: المرأة والصحة	98
خامساً: السياسات الوطنية لإدماج النوع الاجتماعي في خطط التنمية	98
الملاحق	101

الجداول:

الموضـــــــــــوع	الصفحـــــة
الفصل الأول: مسار التنمية البشرية في اليمن	1
جدول (1-1) تطور دليل التنمية البشرية على مستوى المحافظات	6
جدول (1-2) المؤشرات الرئيسية لأداء قطاع النفط الخام خلال السنوات 2006-2010 .	10
جدول (1-3) اتجاهات النمو السنوي (%)	11
جدول (1-4) مؤشرات ظاهرة الفقر في اليمن	12
جدول (1-5) الناتج القومي الإجمالي بسعر السوق و نصيب الفرد منه للأعوام 2006 – 2010	13
الفصل الثاني: العمالة وتوظيف القدرات البشرية	15
جدول (2-1) تطور المؤشرات الحيوية والعمرية للسكان خلال الفترة 2004-2015	17
جدول (2-2) السكان حسب الفئة العمرية والإسقاطات حتى عام 2025	18
جدول (2-3) قوة العمل وفقاً لمسح القوى العاملة 1999م وتعداد 2004	20
جدول (2-4) المشتغلون وفقاً لمسح القوى العاملة 1999 وتعداد 2004	20
جدول (2-5) التوزيع النسبي للمشتغلين حسب الحالة التعليمية	20
جدول (2-6) توزيع القوى العاملة حسب المهنة الرئيسة	21
جدول (2-7) تطور نسب توزيع القوى العاملة حسب أهم القطاعات والأنشطة الاقتصادية.	22
جدول (2-8) المتعطلون وفقاً لمسح القوى العاملة 1999 و تعداد 2004	23
الفصل الثالث: المعرفة عماد التنمية البشرية	31
جدول (3-1) تطور مؤشرات برنامج محو الأمية	39
جدول (3-2) مؤشرات الكفاءة الداخلية للتعليم العام لعام 2009	44
جدول (3-3) تطور الملتحقين من الشباب بالجامعات الحكومية والخاصة	54
الفصل الرابع: عمر أطول وصحة أفضل	59
جدول (4-1) تطور مؤشرات كفاية تخصيص الإنفاق الحكومي على الصحة	64
جدول(4-2) مؤشرات كفاءة وفاعلية الإنفاق الحكومي على الصحة في اليمن	64
الفصل الخامس: الشباب عماد التنمية	73
جدول (5-1) الشباب وتوزيعهم النسبي حسب النوع في الفترة 2005-2010م (ألف نسمة)	75
جدول (5-2) التوزيع العددي والنسبي للشباب (15-29) والسكان (15 سنة فأكثر) والعلاقة بقوة العمل للفترة 2005-2009م.	77
الفصل السادس: المرأة والتنمية البشرية	89
جدول (6-1) تطور عدد المسجلات من النساء في جداول الناخبين خلال الدورات الانتخابية (بالألف)	95
جدول (6-2) تمثيل النساء في مجلس النواب والشورى والمجالس المحلية لعام 2007م	96

الأطر:

الموضـــــــــــوع	الصفحـــــة
الفصل الأول: مسار التنمية البشرية في اليمن	1
إطار (1-1) دليل التنمية البشرية	3
إطار (1-2) التنمية البشرية	4
إطار (1-3) أصناف النمو الاقتصادي غير المستحبة	4
إطار (1-4) البعد البيئي للتنمية	4
إطار (1-5) البرنامج الإنمائي الثلاثي في اليمن	5
إطار (1-6) الثورة الشبابية الشعبية والتنمية البشرية	5
إطار (1-7) مشروع الغاز الطبيعي المسال	9
إطار (1-8) مؤشرات تنموية	10
إطار (1-9) أحداث العام 2011	11
إطار (1-10) مرتكزات النمو الاقتصادي	12
إطار (1-11) وسائل أساسية للحد من مشكلة التضخم في اليمن	12
الفصل الثاني: العمالة وتوظيف القدرات البشرية	15
إطار (2-1) وظائف إدارة الموارد البشرية	17
إطار (2-2) حقيقة الإسهام الاقتصادي الفعلي للنساء	22
إطار (2-3) لأولوية للعمل في القطاع الحكومي	22
إطار (2-4) المسوحات الرسمية وتقديرات البطالة	23
إطار (2-5) برنامج نظام معلومات سوق العمل في اليمن	24
إطار (2-6) العمالة في دول مجلس التعاون الخليجي	26
إطار (2-7) تحويلات العاملين المهاجرين ودورها في تعزيز التنمية البشرية	26
إطار (2-8) مزايا استيعاب العمالة اليمنية في سوق العمل الخليجي	28
إطار (2-9) تحرير القنوات النظامية للهجرة وتبسيطها	28
الفصل الثالث: المعرفة عماد التنمية البشرية	31
إطار (3-1) تعدد الاستراتيجيات الخاصة بالتعليم	34
إطار (3-2) دور الأمية في إعاقة المعرفة والتحديث	40
إطار (3-3) الهدف (2) من أهداف الألفية	42
إطار (3-4) الأطفال غير الملتحقين بالمدارس	42
إطار (3-5) عمالة الأطفال	42
إطار (3-6) تحديات التعليم الثانوي	44
إطار (3-7) مشاركة الطلبة اليمنيين في اختبارات التحصيل الدولية	45
إطار(3-8) الآثار التربوية والنفسية للكتب المستخدمة	46
إطار (3-9) المشاركة المجتمعية في صناعة القرار	47
إطار (3-10) أهمية التعليم الفني والمهني	50
إطار (3-11) النظرة المجتزئة للتعليم الفني	50
إطار (3-12) التحديات التي يوجهها التعليم المهني والتقني	51

الموضـــــــــــوع	الصفحـــــة
إطار (3-13) التعليم الفني وسوق العمل	51
إطار (3-14) سياسة القبول وعام الانتظار	53
إطار (3-15) الجامعات الخاصة	55
إطار (3-16) التحديات التي تواجه التعليم الجامعي:	56
الفصل الرابع: عمر أطول وصحة أفضل	59
إطار (4-1) إعلان الماتا (1978) للرعاية الصحية الأولية	61
إطار (4-2) متوسط العمر المتوقع للحياة عند الميلاد	66
إطار (4-3) تقييم أداء النظام الصحي	66
الفصل الخامس: الشباب عماد التنمية	73
إطار (5-1) أسباب تفشي البطالة بين الشباب	78
إطار (5-2) التحديات والاختلالات التي تواجه واقع النشاط الرياضي الراهن	80
إطار (5-3) حقوق وواجبات الشباب في إطار التنمية البشرية	81
إطار (5-4) دور الشباب في أحداث 2011	82
إطار (5-5) الإطار التشريعي المتعلق بالشباب	83
إطار (5-6) وزارة الشباب والرياضة (المهام والأهداف)	83
الفصل السادس: المرأة والتنمية البشرية	89
إطار (6-1) حق المرأة في التعليم في التشريعات اليمنية	91
إطار (6-2) الاستراتيجية الوطنية لتطوير التعليم الأساسي	91
إطار (6-3) التمثيل السياسي للمرأة في الانتخابات	95
إطار (6-4) التمثيل السياسي للمرأة في الأحزاب السياسية	96

الرسوم البيانية

الموضـــــــــــوع	الصفحـــــة
الفصل الأول: الموارد الطبيعية والبشرية مرتكز لتحقيق الأهداف التنموية	1
شكل (1-1) دليل التنمية البشرية على مستوى المحافظات في 2003	6
شكل (1 - 2) دليل التنمية البشرية على مستوى المحافظات في 2010	7
شكل (1-3) التوزيع النسبي لاستخدام المياه في اليمن	8
شكل (1-4) تغيرات التركيب المحصولي للمساحة المزروعة بين عامي 2005-2010	5
شكل (1-5) السكان حسب الفئة العمرية لعام 2010م	10
شكل (1-6) مساهمة القطاعات في تركيب الناتج المحلي الإجمالي للفترة 2006 - 2010	11
الفصل الثاني: العمالة وتوظيف القدرات البشرية	15
شكل (2-1) التوزيع الجغرافي للسكان في اليمن	19
شكل (2-2) توزيع المشتغلين بحسب مسح ميزانية الأسرة 2006/2005	21
الفصل الثالث: المعرفة عماد التنمية البشرية	31
شكل (3-1) مجسم للسلم التعليمي المقترح	36
شكل (3-2): نفقات التعليم كنسبة من الناتج المحلي ومن إجمالي النفقات العامة	36
شكل (3-3) تطور الإلتحاق بالتعليم الأساسي بين عامي 2005-2010 مع نسبة إلتحاق الإناث	36
شكل (3-4) نسبة النفقات الجارية للتعليم من إجمالي نفقات الدولة	37
شكل (3-5) الملتحقين بحسب المراحل الدراسية (ألف طالب)	41
شكل (3-6) تطور الإلتحاق بالتعليم الأساسي بين عامي 2005-2010 مع نسبة إلتحاق الإناث	41
شكل(3-7) تطور الإلتحاق بالتعليم الثانوي بين عامي 2005-2010 مع نسبة إلتحاق الإناث	43
شكل (3-8) الملتحقون في العام 2009/2008	50
شكل (3-9) الملتحقون في العام 2009/2008	50
الفصل الرابع: عمر أطول وصحة أفضل	59
شكل (4-1) نسبة المراكز والوحدات إلى السكان في محافظات الجمهورية عام 2009	62
شكل (4-2) نسبة الموارد البشرية إلى السكان في محافظات الجمهورية عام 2009	63
شكل (4-3) التوزيع النسبي للإنفاق العام على قطاع الصحة على مستوى الخدمات الصحية	65
شكل (4-4) التوزيع النسبي لمصادر تمويل الإنفاق الكلي على الصحة لعام 2009	66
شكل (4-5) أعلى الأسباب الرئيسية لوفيات الأطفال في العمر (0-14)	67
الشكل (4-6) معدل وفيات الأطفال دون الخامسة (لكل ألف)	67
شكل (4-7) معدل التغطية بخدمات التطعيم (%) خلال الفترة 2003م-2009م	68
شكل (4-8) نسبة الأطفال في العمر (12-24) شهراً الذين أكملوا التطعيم ضد الأمراض الطفولة	68
الشكل (4-9) تطور مؤشرات سوء التغذية (الحاد والمعتدل) للأطفال دون الخامسة في اليمن	69

تصدير:

يدرك الجميع يقيناً أن تنمية المورد البشري هو الركيزة الأساسية لتحقيق التنمية الشاملة والمستدامة باعتبار أن الإنسان هو هدف التنمية ووسيلتها في آن واحد ، ومن هذا المنطلق تعمل الدول بمختلف اتجاهاتها ومواقعها على تحقيق هذا المبدأ ، وتواجه في سبيل تحقيق ذلك العديد من العقبات والتحديات ، الأمر الذي جعل من برامج وخطط التنمية التي لا تستوعب هذا المبدأ مجرد حبرٍ على ورق.

وانطلاقاً مما سبق ، فإن التنمية البشرية ليست فقط حقاً أساسياً ، وإنما هي احتياج إنساني أساسي ، لأن دورها الصحيح يكمن في توفير الفرص المتساوية للأفراد لتحقيق أفضل وضع ممكن لتعزيز واحترام حريتهم وكرامتهم الإنسانية ، ومع تطور مفاهيم التنمية لم يعد الإنسان بمثابة وقود ومادة أولية لعملية التنمية بل أضحى هو الهدف الأساسي لهذه العملية ومركزها. كما أن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي يتطلع في مفاهيمه الحالية إلى اعتبار الإنسان محوراً لعملية التنمية الشاملة والمستدامة.

وعلى الرغم من أهمية الجهود المبذولة لتحقيق أهداف التنمية الألفية إلا أن ما تواجهه التنمية في اليمن من تحديات هيكلية ، وأخرى مستجدة أفرزتها الأحداث الأخيرة ، قد أضعف من القدرة على الوصول إلى تلك الأهداف ، وفي ظل الظروف السياسية والاقتصادية الحرجة التي تمر بها اليمن فإن الحكومة اليمنية تعي الآن جيداً ما يجب عمله وتسعى جاهدة لتحقيقه ، في ظل إمكانيات وموارد شحيحة وظروف اجتماعية واقتصادية إنسانية قاسية تشكل تحديات جسيمة تعرقل جهود تحقيق التنمية البشرية بمفهومها الواسع ، إلا أن تحقيقها ليس مستحيلاً إذا ما تضافرت الجهود الوطنية والدولية وتوفرت الموارد الكافية ، لأن تحقيق التنمية البشرية هو التزام ديني ووطني وإنساني قبل أن يكون التزاماً دولياً.

إن صياغة شراكة عالمية جديدة مبنية على إدراك معنى الإنسانية والاحترام المتبادل والمصالح المشتركة ، تعد من القضايا الهامة التي تساعد على اتخاذ القرارات والبرامج التي تحقق طموحات الدول والمجتمعات ، حيث إن الوقت الراهن يتطلب منا صياغة الاستراتيجيات والأهداف حسب أولويات الأفراد ، وإحداث تحولات في إطار تحقيق الغايات التنموية للمراحل القادمة بإذن الله تعالى.

د. محمد سعيد السعدي
وزير التخطيط والتعاون الدولي

-مقدمة:

تمثل تقارير التنمية البشرية المتتالية التي حرصنا في وزارة التخطيط والتعاون الدولي على إصدارها منذ عام 1998 موضوعاً علمياً يطرح ويناقش القضايا الأكثر أهمية وتأثيراً على الصعيدين المحلي والدولي، فلقد أصبحت هذه التقارير أداة تحليلية موثوق بها كمدخل يساهم في إثراء خيارات متخذي القرارات وراسمي السياسات في تكوين رؤية وطنية تهدف إلى الارتقاء بمستوى التنمية البشرية في اليمن لتصل به إلى المستوى الذي يضمن حياة كريمة ولائقة للمواطن اليمني.

وانطلاقاً مما سبق، تناول التقرير الحالي قضايا تنمية الموارد البشرية على اعتبار أن المورد البشري هو المدخل الأساسي للتنمية الشاملة والمستدامة، حيث تتمثل الرسالة الهامة لتقرير التنمية البشرية الرابع في «إعادة الاعتبار للإنسان اليمني وكرامته، وأن نموذج التنمية البشرية المستدامة يمكن أن يشكل النموذج التنموي البديل لليمن مستقبلاً»، كونه يسهم في تحقيق طموحات الشعب اليمني وآماله، وتندرج ضمن هذه الرسالة مجموعة من الأهداف والغايات الأكثر تحديداً وهي:

- تقديم قراءة تحليلية وموضوعية لأبعاد التنمية البشرية من منظور تنمية الموارد البشرية.
- تحليل مدى خطورة التحديات التي تعاني منها الموارد البشرية في اليمن.
- كشف طبيعة العلاقة والتأثير المتبادل بين كل من تنمية الموارد البشرية والتنمية الاقتصادية والاجتماعية الشاملة.

ومن أجل الخروج بتقرير وطني يلبي الغايات والأهداف التي أعد من أجل تحقيقها، فقد أُعد تقرير التنمية الرابع بالاستناد إلى مجموعة من الأوراق الخلفية التي تم أعدادها من قبل نخبة متخصصة من الخبراء في مجالات تنمية الموارد البشرية وبشراكة متينة مع الجهات ذات العلاقة من مجتمع مدني وقطاع خاص وهيئات حكومية ومؤسسات أكاديمية تمثلت في إقامة العديد من ورش العمل في مختلف مراحل الإعداد.

فقد أعدت وزارة التخطيط والتعاون الدولي التصور العام للتقرير بالتنسيق مع البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة، ثم شُكلت على إثره لجنة استشارية عليا مكونة من مجموعة من الخبراء لاختيار مجال التقرير، ومن ثم حرصت وزارة التخطيط على اختيار نخبة من الباحثين بناءً على إعلانات تنافسية لإعداد الأوراق الخلفية للتقرير، كما استعانت الوزارة في هذه المرحلة بخبراء إحصائيين لإعداد المؤشرات الإحصائية (دليل التنمية البشرية على المستوى الوطني وعلى مستوى المحافظات)، وبعد مراجعة الأوراق الخلفية من قبل الأكاديميين المتخصصين عقدت ورش عمل لمناقشة هذه الأوراق وفقاً لمحاور وفصول التقرير.

وفي مرحلة لاحقة كلفت وزارة التخطيط محررين متخصصين لتحرير التقرير بالاستفادة من الأوراق الخلفية وملاحظات المراجعين ومخرجات ورش العمل وإعداد مسودة التقرير التي روجعت من قبل قراء خارجيين وداخليين أسهموا في إثراء محتويات التقرير، تلى ذلك إقامة ثلاث ورش عمل على مستوى المحافظات لمناقشة مسودة التقرير مع الجهات الحكومية والقطاع الخاص والمجتمع المدني، أسهمت هذه الورش أيضاً في إثراء محتويات التقرير وتعميق أسس العمل التشاركي على المستوى المجتمعي والجغرافي.

واستناداً إلى ذلك يسر وزارة التخطيط والتعاون الدولي والبرنامج الإنمائي للأمم المتحدة تقديم التقرير الوطني الرابع للتنمية البشرية في اليمن والذي يستعرض ما تم انجازه في إطار تنمية الموارد البشرية للاستفادة من الانجازات السابقة لتعزيزها، وكذا الإخفاقات لتلافيها مستقبلاً، وبما يمكننا جميعاً من تلبية تطلعات المجتمع اليمني إلى حياةٍ كريمة ومستقبل مشرق لأبناء هذا الوطن.

والله الموفق ،،،

أ.د/ محمد أحمد الحاوري
وكيل الوزارة
لقطاع الدراسات والتوقعات الاقتصادية

ملخص تنفيذي:

يأتي إصدار تقرير التنمية البشرية الحالي امتداداً لإصدارات سابقة أشرفت عليها وزارة التخطيط والتعاون الدولي بالتعاون مع البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة تناولت هذه الإصدارات مجموعة من القضايا التنموية ذات الأهمية البالغة في مسار تحقيق التنمية البشرية ويتناول تقرير التنمية البشرية في اليمن 2013م عرضاً وتحليلاً شاملاً لمجموعة من التطورات التنموية، والتذكير بما واجه اليمن الحديث من تحديات ومصاعب اقتصادية وإنمائية صعبة ومهولة في زمن يعيش فيه العالم مستويات متقدمة من الرقي والتقدم الاقتصادي والحضاري وقد ارتبط مسار التجربة التنموية في اليمن بالأحداث الحافلة بالمعاناة والنزاعات والاضطرابات الأمنية والسياسية والعسكرية غير المواتية لظروف البلاد الاقتصادية ولإنمائية والتي كثيراً ما تسببت في إعاقة حركة التنمية وإحداث انتكاسات متكررة أدت الى إضعاف عملية النمو وتحميل الاقتصاد الوطني والمجتمع الكثير من الخسائر، وبالتالي استمرار تصنيف اليمن ضمن الدول الأقل نمواً والأدنى في مستوى التنمية البشرية حسب ما تشير إليه تقارير التنمية البشرية الدولية. ومع ذلك يظل هذا الوضع وضعاً استثنائياً إذا ما أخذ في الاعتبار حجم المقومات الحضارية والإنسانية التي يتمتع بها الإنسان اليمني وما تحتويه الأرض اليمنية من مزايا وإمكانات بشرية ومادية وثقافية تؤهل اليمن لأخذ مكانها الصحيح في عالم اليوم.

وقد تناول التقرير في فصله الأول: أبعاد التنمية البشرية ، ومنها البعد الإنساني الذي يركز على بناء البشر وتوسيع مداركهم وخياراتهم المتاحة، إلى جانب تطوير التنظيم المجتمعي الذي يسمح للناس بتنمية قدراتهم وتطوير طاقاتهم والانتفاع بما يتاح لهم من الخيارات دون إهدار لحق الأجيال القادمة وتمكنهم من الحصول على قدر كافٍ ومتوازن مما هو متاح لدى المجتمع من الموارد الطبيعية والاقتصادية.

كما تناول الفصل الأول مفهوم التنمية البشرية كمدلول أخلاقي ومادي متكامل للتنمية الشاملة والمستدامة، والذي يركز على إن التنمية البشرية الحقة هي التنمية الشاملة والمستدامة التي تُعنى ببناء القدرات البشرية وتوسيع المعارف والثقافات والأخلاقيات واستثمارها بما ينسجم مع روح العقيدة والتراث الحضاري والإنساني، كما تُعنى بكل جوانب الحياة الإنسانية وبكل عناصر الرخاء والتقدم المادي والروحي أو المعنوي، وإن النمو الاقتصادي شرط ضروري للتنمية ومحرك للتطور الاجتماعي والثقافي لكنه غير كاف لتحقيقها. كما إن هناك صلة غير مباشرة بين النمو الاقتصادي والتنمية البشرية تتولد من خلال السياسات العامة للدولة .

وتطرق هذا الفصل إلى مفهوم التنمية البشرية من منظور بيئي: بمعنى أن استدامة التنمية البشرية تعني بالضرورة التوصل إلى علاقة منسجمة بين البشر وأنشطتهم الإنتاجية والاستهلاكية من ناحية، وبين الموارد البيئية وأنساقها الطبيعية من ناحية أخرى . وتناول التقرير في هذا الفصل أيضاً سير اتجاهات دليل التنمية البشرية في اليمن، حيث تميز مسار التنمية في اليمن بوجود معوقات وظروف غير مواتية لتحفيز حركة النمو والتنمية، ومع ذلك فقد شهدت أدلة التنمية البشرية في اليمن على المستوى الوطني وعلى مستوى المحافظات تحسناً ملحوظاً خلال الفترة 2006 – 2010 .

وأخيراً استعرض الفصل الأول المقومات الطبيعية والبشرية للتنمية في اليمن، سواءً المقومات الطبيعية مثل الموقع الجغرافي والمناخي والتضاريسي، والموارد الطبيعية الزراعية والسمكية والصناعية والنفطية أو المقومات الأخرى المرتبطة بالمتغيرات الاجتماعية والديمغرافية وأهمها الموارد البشرية.

وفي الفصل الثاني ركز التقرير على العمالة وتوظيف القدرات البشرية باعتبار البشر هم الثروة الحقيقية والأهم لتطور المجتمعات فالإنسان هو غاية التنمية البشرية ومحورها، وهو في الوقت ذاته وسيلتها، ولذلك ترتكز هذه التنمية على محورين أساسيين هما تكوين وتنويع القدرات البشرية، وتوظيف هذه القدرات والانتفاع بها سواءً في الأنشطة الاقتصادية أو السياسية والاجتماعية والثقافية.

حيث بدأ الفصل باستعراض التطورات السكانية من حيث الخصائص العمرية والجغرافية للسكان، ومن ثم انتقل التحليل إلى القوى العاملة في اليمن من زوايا الخصائص المهنية للقوى العاملة وكذلك مدى تجاوب أنظمة التعليم والتدريب مع متطلبات سوق العمل، وبالذات في القطاع الخاص، ومن ثم توظيف القوى العاملة (المشتغلين) واتجاهات الطلب على العمالة في الاقتصاد اليمني وإسهامات القطاع الخاص والحكومي في التوظيف، إلى جانب تحليل مساهمة الأنشطة والقطاعات الاقتصادية في التوظيف، وعلاقة البطالة بالتنمية البشرية في اليمن.

وقد اختتم هذا الفصل بتحليل فرص استيعاب العمالة اليمنية في أسواق العمل الإقليمية والأجنبية، وبالذات فرص استيعاب العمالة اليمنية في أسواق العمل بدول مجلس التعاون الخليجي والصعوبات والعوائق أمام استيعاب وانتقال العمالة اليمنية.

أما الفصل الثالث من التقرير فقد خصص لشرح وتحليل طبيعة العلاقة بين التعليم والتنمية البشرية باعتبار التعليم أحد العوامل الحاسمة في الارتقاء بعملية التنمية، وقد تناول هذا الفصل شرحاً للأهداف والسياسات العامة للنظام التعليمي في اليمن، ومن ثم تحليلاً للبنية الهيكلية لنظام التعليم بمكوناته ومراحله وأنواعه المختلفة وطبيعة العلاقة بين هذه المكونات.

من ناحية ثانية ناقش هذا الفصل سياسة الإنفاق على قطاع التعليم المستندة على قواعد دستورية وقانونية تؤكد التزام الدولة بتقديم تعليم مجاني في مختلف مراحل التعليم وأنواعه ، إلى جانب تحليل الجوانب المرتبطة بالقوى العاملة (بناء القدرات المؤسسية) في التعليم العام، وتحليل مؤشرات التعليم عبر مراحله وأنواعه، وتحليل مؤشرات جودة التعليم العام، وتحليل مؤشرات الكفاءة الداخلية والهدر التربوي والمناهج الدراسية، وتحليل نوعية مخرجات التعليم العام، وتحليل مؤشرات التوجيه والإشراف التربوي.

وركز الفصل الرابع على العلاقة بين الصحة والتنمية البشرية من خلال تحليل سياسة الإنفاق على القطاع الصحي وتحليل معايير الكفاية والكفاءة والعدالة في الإنفاق الحكومي على القطاع الصحي، كما تناول الفصل تحليل وعرض أبرز المؤشرات الصحية في اليمن مثل وفيات الأطفال دون الخامسة، والتطور في معدل التغطية بخدمات الصحة الأولية للأطفال والتغطية بخدمات الصحة الإنجابية والرعاية الصحية للأمهات، وتطور مؤشرات تغذية الأطفال، إلى جانب تحليل تطور المراضة في اليمن خلال الفترة 2004م - 2009م.

أما الفصل الخامس من التقرير فقد تناول موضوع الشباب وعلاقتهم بالتنمية البشرية من خلال تشخيص واقع الشباب الاقتصادي والهيكل المهني لتشغيل الشباب، إلى جانب تحليل الأوضاع التعليمية والثقافية والسياسية للشباب ومدى توافق السياسات الحكومية تجاه الشباب مع خطط التنمية التنموية والإنمائية، وفي الأخير حاول التقرير أن يخرج برؤية إستراتيجية للشباب تتضمن الفرص المتاحة لتعزيز دور الشباب في التنمية الشاملة ومتطلبات النهوض بدور الشباب في التنمية.

وتناول الفصل السادس علاقة المرأة بالتنمية البشرية من خلال تحليل القضايا ذات العلاقة بالمرأة والتنمية وأبرزها قضايا تعليم المرأة، والمرأة وسوق العمل، إلى جانب قضايا التدريب والتأهيل للنساء والتنميط النوعي لعمل المرأة، من ناحية ثانية تناول هذا الفصل المشاركة السياسية للمرأة، وكذلك الوضع الصحي للمرأة والسياسات الوطنية لإدماج النوع الاجتماعي في خطط وبرامج التنمية.

وفي نهاية التقرير تم إعداد ملحق خاص لقياس مؤشرات التنمية البشرية في اليمن على المستوى الوطني، وعلى مستوى المحافظات وفقاً لمعايير الأمم المتحدة ذات العلاقة بقياس مؤشرات التنمية البشرية على المستوى العالمي وعلى مستوى الدول المختلفة.